

يُعد واحداً من أهم المباني التاريخية وعملية الترميم تتم بالتعاون مع فريق إيراني المجلس الوطني: الانتهاء من ترميم قصر وديوان خزعل في 2014



قصر خزعل مبنى تاريخي مهم يعد شاهدا على مرحلة من مراحل تطور الكويت

أكد رئيس قسم التوثيق والمتابعة للمباني التاريخية في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب عبدالله البيشي اهتمام المجلس بإعادة تأهيل وترميم قصر وديوان خزعل الواقع بالقرب من قصر دسمان في مدينة الكويت.

وتوقع البيشي في تصريح لـ «كونا» أن يتم الانتهاء من عملية الترميم التي يتم التعاون فيها مع فريق إيراني في عام 2014، مشيراً إلى اهتمام الأمين العام للمجلس م.علي البوينة بالانتهاء من أعمال الترميم في موعدها.

وقال إن المجلس اقتنى في عام 2008 اثنين من أهم المباني التاريخية في الكويت من الإمبراطور الخالص، وهما قصر وديوان خزعل بن مرشد الخان حاكم الحمرة في بلاد فارس في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن الـ 20 والمعروفان تاريخياً بقصر وديوان خزعل.

وأوضح أن اقتناء هذين المبنيين كان من أولويات المجلس منذ تسجيلهما كميان تاريخية من الدرجة الأولى ضمن قائمة المباني التاريخية التي تأسست في عام 1997 بما يتساوى مع مبان تاريخية مثل قصر السيف وبيت ديكسون وديوان الشيخ مبارك الكبير.

وذكر أن قصور الشيخ خزعل بنيت في عام 1916 واقتناها سكان محليون في الثلاثينيات فاصبح قصر خزعل ملكاً لأحمد محمد الغانم وديوان خزعل ملكاً للشيخ عبدالله الجابر. وأضاف

قصور خزعل بنيت

عام 1916 واقتناها

سكان محليون في

الثلاثينيات



الترميم يستهدف

جعل مثل هذه المباني

من الأمتلة المعبرة عن

مراحل تطور الكويت



صورة قديمة للقصر

ان المبنيين حالياً في وضع يرثي لهما حيث أصبح القصر مساحة كبيرة من الأرض القضاء محاطة بسور وكراجات ترجع الى فترة إقامة عائلة الغانم فيه ويتوسطها قصر خزعل الطيني المتهاك وفي الجانب الآخر وعلى مساحة كبيرة تتف اطلال ديوان خزعل محاطة بستة مبان سليمة ترجع الى الخمسينيات ويقايا آثار حدائق كانت خلابة فيما مضى.

وقال البيشي ان المجلس الوطني يهدف من خلال صيانة وإعادة تأهيل كل المباني الرئيسية في الموقعين الى جعلها من الأمتلة المعبرة عن مراحل نمو وتطور الكويت، موضعان المجلس يطمح الى ادراج الموقعين ضمن قائمة المواقع التاريخية العالمية.

وتطرق الى الجانب التاريخي من سيرة الشيخ خزعل الحاكم العربي لاقليم خوزستان في بلاد فارس من عام 1897 حتى عام 1925 والذي حصل على قدر كبير من الاستقلالية السياسية وكانت له روابط وثيقة بالكويت بحكم الصداقة الوثيقة بينه وبين حاكم الكويت حينذاك الشيخ مبارك الصباح. وأضاف ان الشيخ خزعل بني منزلاً وديواناً في منطقة دسمان في عام 1910، وبعد وفاة الشيخ خزعل تم شراء ممتلكاته من قبل عائلتي الغانم والصباح.

وذكر ان قصر وديوان الشيخ خزعل من أكثر المباني روعة في الكويت لاحتوائهما على طراز معماري متميز ولبنائهما الضخم المكون من طابقين مبنيين من

صخر البحر والطابوق الطيني، حيث كانا بشكلان نقلة كبيرة عن البناء التقليدي ذي الطابق الواحد المتعارف عليه في الكويت مسبقاً. وقال ان مبنى الديوان يحتوي على 6 غرف للضيوف يتوسطها ممر رئيسي في كل طابق كاي فندق في يومنا هذا ويحكمه من زواياه الأربع أبراج اسطوانية ولواوين خارجية على امتداد اوجهه الأربعة في كلا الطابقين إضافة الى بكونتين جميلتين أعلى المداخل الرئيسية والخلف.

وأضاف ان القصر كان مزجلاً ذا طراز بغدادى تقليدي يفوق حجم الديوان بكثير وله أزوقة داخلية مفتوحة تطل على الفناء الداخلي قسي الطابقين وممرات خارجية علوية محجوبة على امتداد الغرف الموصولة داخلها وأكثر ما يشتهر به هو الغرفة الخشبية ذات الأخشاب المنحوتة والمتشابكة والنوافذ ذات الزجاج الملون والمطللة على البحر من الطابق العلوي.

وقال ان عملية التقيب أظهرت أفضيات الأجر الواقعة أسفل بلاطات الكاشي وسرداب الديوان المدفون لعقود من الزمن والبقايا المحروقة من اطارات الإسباب والنوافذ وأدلة لرواق الديوان مع الأقواس المدببة المتفككة.

وأضاف البيشي انه سيتم اجراء مسح تصويري تفصيلي ثلاثي الابعاد لكلا المبنيين بعد الانتهاء من التقيب وإزالة الحطام وذلك للحصول على المخططات المطلوبة وعمل نموذج لهما بالكمبيوتر واجراء تسجيل دقيق لأسلوب البناء التقليدي في الكويت من خلال مسطوح وواجهات المباني المكشوفة والتوثيق المعماري المطلوب.

وأوضح ان عملية إعادة التأهيل لن تعيد المباني الى شكلها الأصلي، مضيفاً ان عملية الترميم وطرق البناء التقليدية وبناء على ذلك جمعت كل المواد القابلة لإعادة التصنيع مثل الطين والطابوق الطيني وصخر البحر.

قضية ورأي



د. عادل إبراهيم الإبراهيم - لواء متقاعد

الحبس الاحتياطي بين الاستجواب والتعديل

التحقيق يشير الى استقلالية جهة التحقيق عن الوزير في أداء مهامها حيث ان أي تدخل من الوزير مستقبلاً سيكون له تبعات حيث أنه قد أرسى ركيزة أساسية في عدم التدخل بشؤون التحقيق، وهذا يحسب له وليس عليه.

إذ هل المطلوب من الوزير التدخل في إجراءات التحقيق؟ وبالرجوع بالذاكرة كانت هناك مطالبات نيابية بنقل تبعية إدارة التحقيقات الى القضاء لمزيد من الحيادية ومنعاً لتدخل وزير الداخلية، فأين نحن الآن من هذا المطلوب؟ وإذا كنا سابقاً

نطالب الوزير بأن يأخذ التحقيق مجراه بعيداً عن أي ضغوط وترك الأمر لجهات التحقيق بأداء واجبه فهذا بحد ذاته ما قام به الوزير وترك الأمر لجهات التحقيق بالوزارة في اتخاذ قرار الحبس الاحتياطي على الرغم من تحفظنا على طول المدة وأهمية وجود أدلة جديده على الاتهام. ومن باب المصلحة العامة وليس دفاعاً عن الوزير او تجنياً على الأعضاء يحق لنا ان نتساءل: أي تعسف اتخذته الوزير الذي يراه بعض الأعضاء؟

حيث كان الأجدر بالأعضاء تحكيم العقل قبل التلويح بالاستجواب باتخاذ الإجراءات التشريعية المناسبة لتعديل مواد القانون فيما يتعلق بالحبس الاحتياطي وغيرها من المواد والتي هي نتيجة الممارسة العملية أوضحت إمكانية التعسف في

احتجاز المقبوض عليهم من وجهة الأعضاء، فما عليهم إلا إعادة النظر بالمادة 69 من قانون الجزاء وتقليص مدة الحبس الاحتياطي والتظلم غيرها من المواد ومخاصمة القضاء وأهمية وجود «أدلة جديده» لحبس المتهم احتياطياً والذي تقتضيه المصلحة العامة، وهذا ليس بغريب حيث ان هناك مطالبات في المؤتمرات الدولية ومنظمات حقوقية بالاعتماد على المادة 9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

والمقيم وكرامتهم؟ بدلا من توجيه استجوابات إدارة التحقيقات فكيف سيكون التصرف او المسألة اذا صدر أمر الحبس الاحتياطي من النيابة العامة إذن الأمر يتطلب معالجة شاملة للموضوع وليست كجزئية، وفي هذا السياق فان اللوم يقع على وزارة الإعلام على الدور السلبي لها في عدم توضيح هذه الأمور لأفراد المجتمع وكذلك الجهات المعنية بوزارة الداخلية حول الحبس الاحتياطي وإجراءاته وعدم ترك الوزير وحيداً... يجابه سيل الانتقادات، فأين التضامن الحكومي ان لم يكن الآن فمتى يكون؟

تتداول الأوساط المحلية، النيابية منها والإعلامية، ما تم اتخاذه من إجراءات قانونية قامت بها جهات التحقيق تتمثل بالحبس الاحتياطي تجاه عدد من المواطنين تم إلقاء القبض عليهم على نمة قضايا مختلفة، بوصفه تعسفاً ولا توجد مبررات لاستعماله، وتوجه النائب د.وليد الطبطبائي بالتنسيق مع عدد من الأعضاء بتقديم استجواب للنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود يتعلق بالتعسف باستخدام السلطة.

بداية نود الإشارة الى ان الدستور الكويتي في المادة 31 اجاز الحبس الاحتياطي حيث أشار الى انه «لا يجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفقاً لأحكام القانون...»، وبالتبعية فقد نظم قانون الجزاء الحبس الاحتياطي في المادة 69 التي تنص على انه «إذا رثي ان مصلحة التحقيق تستوجب حبس المتهم احتياطياً لمنع من الهرب او من التأثير في سير التحقيق جاز حبسه احتياطياً لمدة لا تزيد على ثلاثة أسابيع من تاريخ القبض عليه...»، وجدير بالقول ان الحبس الاحتياطي هو إجراء تتخذه جهات التحقيق، النيابة العامة في قضايا الجنايات او ادارة التحقيقات بوزارة الداخلية بقضايا الجنح تتعلق لأسباب أشار اليها القانون وتتصف بحرمان المتهم من الحرية مدة معينة قبل صدور الحكم عليه بالإدانة.

يتضح مما سبق ان من يصدر امر الحبس الاحتياطي هي جهات التحقيق والتي كنا ومازلنا نطالب بعدم التدخل في اختصاصاتها ضماناً للعدالة وفقاً لما رسمه الدستور والقانون، وفي الواقع لا يمكن لأي كان التدخل في أي قضايا عندما تكون في يد القضاء.. ولكن في حالة الجنح ولما كانت تتبع وزارة الداخلية فهنا يأتي ضغط الأعضاء على وزير الداخلية واتهامه بالتعسف في استخدام السلطة وتوجيه المساءلة السياسية له، علماً بان من اصدر امر الحبس الاحتياطي هي جهة التحقيق بوزارة الداخلية وليس وزير الداخلية على الرغم من اشرافه عليها.. وان اتخاذ امر الحبس الاحتياطي قد يراه المحقق ضرورياً وفق ما نص عليه القانون ولكن يكون تعسفياً وباطلاً ان تم اتخاذه خارج الأطر القانونية.. كما قد يراه الآخرون ومنهم الأعضاء ان ما اتخذته رئيس التحقيق تعسف ويحتاج الى مساءلة سياسية للوزير بصفته المشرف والرقيب على أداء إدارة التحقيقات، وهذا ما يوقعنا في تأويل صحة أوامر الحبس الاحتياطي من عدمه. ولا شك ان الموقف المبني الذي اتخذته الوزير بترك الأمر لجهات

معرض الهدايا

3/29 - 2012/4/7

اليوم الأخير

أرض المعارض الدولية - مشرف

أوقات الزيارة: 9:30 صباحاً إلى 1:00 ظهراً
4 مساءً إلى 9:30 مساءً
يوم الجمعة: 5:00 عصرًا إلى 10:30 مساءً

Tel: +(965) 25387100
Fax: +(965) 25398123
+(965) 25393872
Website: www.kif.net
E-Mail: info@kif.net
www.twitter.com/kifq8
Kuwait International Fair

معرض الكويت الدولي ك.م.ك. Ufi Member
Kuwait International Fair (K.S.C.)
The First & Largest in Kuwait في الكويت